



المأزق الإيراني من أزمة الطائرة الأوكرانية إلى جائحة كورونا

ترجمة
عبد الرحمن عادل

إعداد
راز زيميت
تومر فادلون





تعيش إيران هذه الفترة مأزقاً عصيباً بدأ بإسقاطها طائرةً مدنيةً أوكرانيةً بالخطأ، ما أدى إلى مقتل ١٧٦ شخصاً كانوا على متنها. وقد أصرت إيران على إنكار مسؤوليتها عن الحادثة لمدة ثلاثة أيام، وقالت إن عطلاً فنياً ربما يكون سبب سقوطها. إلا أنها تحت ضغط الرأي العام الدولي والمحلي اعترفت بأنها أسقطت الطائرة خطأً بصاروخ؛ نظراً لتوتر الأجواء عقب إطلاق صواريخ على قاعدتين عسكريتين توجد بهما قوات أمريكية في العراق، ردّاً على قتل الولايات المتحدة الجنرال قاسم سليمانى القائد السابق لفيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني. وبالرغم من اعتراف إيران بمسئوليتها عن الحادثة، فإنها قد أصابت ثقة الشعب الإيراني العامة بالنظام الحاكم في مقتل. وعلى إثر ذلك انطلقت مظاهرات واحتجاجات لم تخمد إلا أزمة أخرى ضربت البلاد. ففي منتصف شهر فبراير أخذ فيروس كورونا يتفشى في إيران، مُخَلِّفاً أعداداً كبيرة من المصابين والوفيات، لتعود السلطات الإيرانية مرة أخرى وتتعامل مع الأزمة بالتكتم وانعدام الشفافية، موجّهةً ضربةً أخرى لثقة الشعب الإيراني العامة في النظام الحاكم.

وبهذا اجتمعت على إيران في هذه الفترة العصبية أزمات عدّة تعصف بالوضع الاقتصادي للبلاد المتردّي أصلاً، والمتدهور نتيجة العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة عليها، وهو ما أدخل الاقتصاد الإيراني في نفق مظلم؛ حيث تكالبت عليه العقوبات الأمريكية والآثار الناتجة عن توقف حركة النقل والتجارة عالمياً بسبب جائحة كورونا. الأمر الذي يُنذر بفترة طويلة من التدهور الاقتصادي والاضطرابات السياسية والاجتماعية حتى بعد زوال الفيروس، يزيد من حدتها انعدام الشفافية من النظام الحاكم والجوع إلى أساليب القمع والقوة للتغلب على الغضب الجماهيري.

تتعرّض هذه الورقة للأزميتين اللتين تعصفان بالجمهورية الإسلامية في الوقت الحالي: أزمة الثقة العامة، والاضطراب السياسي الناتج عن حادثة الطائرة الأوكرانية وما تبعها من احتجاجات ومظاهرات، لم يخمد أوارها إلا فيروس كورونا، الذي زاد آثارها الاجتماعية والسياسية من ناحية وعصف بالوضع الاقتصادي من ناحية أخرى.

* هذه الدراسة صادرة عن معهد Institute for National Security Studies، ومنشورة بموقعه الإلكتروني بتاريخ: ١١ مارس ٢٠٢٠، بعنوان: "From the Ukrainian Airplane to the Coronavirus: The Crisis of Public Confidence in the Iranian Regime"، على الرابط: <https://www.jstor.org/stable/resrep23526>



أولاً: أزمة الطائرة الأوكرانية:

أثار إسقاط الحرس الثوري الإيراني الطائرة الأوكرانية وما تبعه من فشل في إدارة الأزمة في يناير الماضي سخطاً عاماً تجاه النظام الإيراني. ودفع اعتراف الحرس الثوري بإسقاطه الطائرة خطأً آلاف المواطنين الغاضبين إلى الشوارع في مظاهرات ضد كبار المسؤولين الذين عملوا جاهدين على مدار ثلاثة أيام على إخفاء تفاصيل القضية. وطالب المواطنون الإيرانيون السلطات بالكشف عن سبب رفضها إغلاق المجال الجوي الإيراني على الرغم من علمها بإمكانية تعرض البلاد لهجوم على إثر ضرب إيران القواعد الأمريكية في العراق ليلة إسقاط الطائرة، وطالبوا أيضاً بالكشف عن سبب إخفاء حقيقة هوية المسؤولين عن الحادث.

وفي ١١ يناير ٢٠٢٠ عرض موقع Asr-e الإخباري الإيراني نقاشاً حول الضرر الذي لحق بثقة الإيرانيين العامة تجاه النظام؛ مُدعيًا أنه في حين ضربت الطائرة الأوكرانية بصاروخ واحد، فإن الثقة العامة للإيرانيين ضربت بآلاف الصواريخ. وفي الوقت ذاته، كتب الناقد السياسي الإيراني «صادق زيبا» كلاماً على تويتر مقارنةً بين سلوك النظام الإيراني بعد إسقاط الطائرة، وسلوك الولايات المتحدة عندما أسقطت الأسطول الأمريكي طائرة خطأً في الخليج العربي شهر يوليو من عام ١٩٨٨. فبينما أعلنت الولايات المتحدة مسئوليتها عن الحادث فوراً، تعمدت إيران الكذب لمدة ثلاثة أشهر، ولجأت كذلك إلى نظريات المؤامرة في تعاملها مع الأزمة. وقد برزت آثار تلك الأزمة على الجمهورية الإسلامية في لجوء كثير من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي إلى التعبير عن حادثة سقوط الطائرة بـ«تشيرنوبيل الإيرانية». ما دفع الكثيرين إلى التساؤل حول ما إذا كانت حادثة الطائرة الأوكرانية نذير تدهور للجمهورية الإسلامية كمأساة تشيرنوبيل أم لا؟

وبعد أسابيع قليلة من إسقاط الطائرة الأوكرانية، وتحديداً في منتصف فبراير ٢٠٢٠، تعرضت الثقة العامة في النظام الإيراني إلى ضربة خطيرة أخرى جراء انتشار فيروس كورونا، الذي انتشر بمعظم أنحاء البلاد في غضون أيام قليلة من ظهوره في مدينة «قُم» قبلة الحج الشيعة. ومرة أخرى كشف تعامل النظام مع تفشي الفيروس، الذي أودى بحياة المئات من الإيرانيين، عن سلسلة من الإخفاقات ومحاولات التستر التي أثارت غضب الجمهور وزادت من حدة الانتقادات الموجهة للنظام. فعلى سبيل المثال، استمرت رحلات شركة الطيران «ماهان» المملوكة للحرس الثوري الإيراني من الصين وإليها، بالرغم من تفشي الوباء وإعلان السلطات في أوائل فبراير توقف الرحلات الجوية بين البلدين. وهكذا، امتنعت السلطات لعدة أيام عن اتخاذ تدابير وقائية كان من الممكن أن تُوقف انتشار المرض، مثل: فرض بروتوكول الحجر الصحي، وإغلاق المؤسسات التعليمية والثقافية والرياضية، والحد من التجمعات الجماهيرية، خاصة في «قُم» مصدر الوباء وبؤرته.

وحتى بعد أن أُجبرت السلطات على الاعتراف بتفشي المرض، وشرعت في إصدار بيانات حول أعداد المصابين، لم تلقِ البيانات الحكومية ثقة الإيرانيين، بل ازداد ارتباك وذعر الجمهور بعد أن أعلنت وسائل

إعلام أجنبية وشبكات تواصل اجتماعية ومسؤولون محليون فيهم مُشرِّعون من مدينة «قُم» أن أعداد المصابين والوفيات أعلى بكثير من تلك التي تعلنها الحكومة. وهكذا وصف موقع «ألف» الإخباري الإيراني أزمة الثقة بين الجمهور والسلطات بأنها «أخطر بكثير من كورونا»، وقال إن الوضع استغل من قبل وسائل الإعلام الأجنبية التي تعمل لصالح أعداء إيران. وفي غرة مارس نُشر مقال يدَّعي أنه عندما أخفت السلطات المعلومات عن الجمهور لمدة ثلاثة أيام بعد إسقاط الطائرة الأوكرانية، ولم تقدم بيانات لمدة ثلاثة أشهر بشأن عدد الأشخاص الذين قُتلوا في «احتجاجات البنزين»^١ شهر نوفمبر ٢٠١٩، فمن الطبيعي ألا يصدق المواطنون بيانات وزارة الصحة وأن يلجأوا إلى الشبكات الأجنبية للحصول على المعلومات.

وقد انعكس تدهور الثقة العامة في السلطات على انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية الإيرانية في ٢١ فبراير ٢٠٢٠. فعلى الرغم من الدعوات التي وجهها كبار المسؤولين في النظام بقيادة المرشد الأعلى علي خامنئي إلى الجمهور الإيراني للخروج والتصويت، فإن نسبة إقبال الناخبين كانت حوالي ٤٢٪ فقط، وهي أدنى نسبة منذ قيام الثورة الإسلامية. كما شهدت المدن الكبرى مثل طهران إقبالاً أقل من غيرها من المدن. ومع الإقرار بأن نسبة الـ ٥٠٪ التي أقصتها لجنة الوصاية على الدستور قد ساهمت في زيادة اللامبالاة العامة^٢، فإن هذا لا ينفي أن ضعف الإقبال يعكس استياء الجمهور من النظام الحاكم والعملية السياسية.

ولا يكشف هذا الاتجاه عن ظاهرة جديدة؛ فعلى مدار عامين كانت الهتافات في المظاهرات الإيرانية تنادي بإسقاط المحافظين والإصلاحيين كليهما، الأمر الذي يشير إلى فقدان الجمهور الثقة في المعسكرات السياسية الرئيسة. ولذا حذر المعلقون والمثقفون والأكاديميون الإيرانيون على خلفية «احتجاجات البنزين» من تفاقم الإحباط واليأس وتآكل ثقة الجمهور في السلطات. وعقب الانتخابات حَاجَّ عالم الاجتماع الإصلاحي «عباس عبادي» بأن استطلاعات الرأي العام الأخيرة تشير إلى أن معظم الممتنعين عن المشاركة هم من فئات الشباب والمتعلمين وأهل الحضر، الذين يتمتعون بمستوى اقتصادي جيد وفرص توظيف أفضل، ويُعتبرون أصحاب التأثير الاجتماعي الأكبر. كما حَاجَّ أيضًا بأن السبب الرئيس في عزوف الناخبين ليس مقتصرًا على عدم أهلية المرشحين أو فشل الحكومة، وإنما بسبب قنوط الناس من المستقبل وقلة ثقتهم في المؤسسات السياسية.

١ سلسلة من الاحتجاجات بدأت يوم ١٥ نوفمبر ٢٠١٩ في الأحواز بعد أن أعلنت الحكومة زيادة سعر البنزين بنسبة ٣٠٠٪، ثم انتشرت بعدها في مختلف أرجاء إيران ومنها العاصمة الإيرانية طهران والمدن الكبرى. وقد اتسعت رقعة الاحتجاجات في اليوم الثاني لتغطي أكثر من خمسين مدينة. ووصل عدد القتلى بين المتظاهرين في الأيام التالية إلى أكثر من ١٠٠٠ قتيل، إضافة إلى جرح عشرات الآلاف، واعتقال ما يزيد عن سبعة آلاف متظاهر. في حين قُتل ثلاثة أفراد من الأمن، وأُحرق ٧٣١ فرعًا بنكيًا و١٤٠ مبنى حكوميًا حسبما نشرت بيانات حكومية إيرانية.

٢ رفض مجلس صيانة الدستور الإيراني طلبات ترشُّح أكثر من ٥٠٪ من المرشحين للانتخابات التشريعية التي كان مقرَّر إجراؤها في ٢١ فبراير ٢٠٢٠. ويتألف مجلس صيانة الدستور من ١٢ شخصًا ٦ منهم فقهاء دين يُعيِّنهم المرشد الأعلى، بينما يرشح الجهاز القضائي ٦ حقوقيين، ويجب أن يوافق البرلمان عليهم قبل تأكيد العضوية.

انظر: <https://2u.pw/Qaw25>.



وترجع عدم ثقة الجمهور أيضًا إلى عدم كفاءة السلطات في مواجهة الأزمة الاقتصادية المتفاقمة والكوارث الطبيعية التي ضربت إيران في السنوات الأخيرة، مثل الفيضانات والزلازل. ففي أعقاب الزلزال القوي الذي ضرب غرب إيران في نوفمبر ٢٠١٧ وأودى بحياة مئات الأشخاص، اضطر العديد من المواطنين إلى مناشدة المنظمات غير الحكومية للمساعدة بسبب عجز الحكومة عن مساندة ضحايا الزلزال. كما فضل كثير من المواطنين التبرع بالمال للضحايا عن طريق حسابات بنكية خاصة فُتحت لهذا الغرض تحديدًا؛ كحساب نجم كرة القدم ومدرب المنتخب الوطني السابق على دائي، والإصلاح صديق زيبا كالام؛ لخوفهم ألا تصل تبرعاتهم المرسلة عن طريق المؤسسات الحكومية مثل الهلال الأحمر إلى مستحقيها. وقد فاقم من هذه المخاوف بعض فضائح الفساد والاختلاس التي جرى الكشف عنها خلال السنوات الأخيرة في عدد من المنظمات الحكومية في إيران.

وتطرح أزمة الثقة المتفاقمة تحديًا مستمرًا للنظام الإيراني، لكنها لا تعني أن النظام السياسي الحالي يتعرض لتهديد مباشر كبير. كما أصبحت الفترات الفاصلة بين موجات الاحتجاج أقصر في السنوات الأخيرة، خاصة في ضوء الأزمة الاقتصادية المتفاقمة؛ فالاحتجاجات أصبحت أوسع في نطاقها الجغرافي، وأكثر حدّة مما كانت عليه في الماضي، سواء في مظاهر العنف أو في الخطاب الذي بدا واضحًا ضد وجود النظام نفسه. ومع ذلك، لا تزال الحركات الاحتجاجية تعاني من بعض مظاهر الضعف هي:

(١) أنها لم تنجح في اجتذاب كتلة حرجة^٣ من المتظاهرين. حتى إن احتجاجات نوفمبر الماضي -التي تُعد الأوسع نطاقًا منذ احتجاجات الثورة الخضراء في ٢٠٠٩- لم تجمع أكثر من ٢٠٠ ألف إيراني على ما يبدو.

(٢) أنها عانت من فشل تنظيمي؛ فعلى سبيل المثال افتقرت إلى قيادة وطنية، وواجهت صعوبة في التنسيق بين مختلف نقاط الاتصال الاحتجاجية على مستوى البلاد، وفشلت في إغلاق القطاعات الاقتصادية الأساسية مثل قطاع النفط.

(٣) لا يزال جزء كبير من الجمهور (يشمل المعارضين للنظام) يتخوف من الفوضى وفقدان السيطرة، ولا سيما في ضوء تجارب عدد من الدول العربية خلال العقد الماضي. وبالنسبة إلى كثير من الإيرانيين قد يكون البديل للنظام الحالي أسوأ؛ كأن يستولي الحرس الثوري الإيراني على مراكز السلطة إذا انهار النظام الحالي.

(٤) كان معظم متظاهري موجات الاحتجاجات على مدار العامين الماضيين ينتمون إلى الطبقات الدنيا من المجتمع، وليس إلى الطبقة الوسطى الحضريّة المتعلمة، التي تعتبر العامل الرئيس في التغيير بإيران. وقد صَعَّب غياب الطبقة الوسطى عن الاحتجاجات تشكيل تحالف اجتماعي شامل للقطاعات كافة على الصعيد الوطني، وهو ما يُعدُّ شرطًا أساسيًا لإحداث تغيير سياسي في إيران.

٣ الكتلة الحرجة من المتظاهرين تعني العدد الكافي لإحداث تأثير واضح ونتيجة ما.



٥) لا يزال النظام الإيراني يمتلك وسائل قمع قوية، ولا يتردد في اللجوء إلى الوحشية لقمع المظاهرات التي تتحدى استقراره. وغير ذلك، حتى لو ظلت هناك دوافع لتجدد الاحتجاجات في إيران، فإن انتشار فيروس كورونا سيعمل على تثبيط الجمهور؛ نظرًا لخوف المواطنين من النزول للشارع. إلا أنه بالرغم من تلك القيود، فقد يؤدي استمرار فقدان ثقة الجمهور في مؤسسات الجمهورية الإسلامية إلى تقويض شرعية النظام بمرور الوقت، ولا سيما إذا تدهور الوضع الاقتصادي أكثر، أو إذا قُوض الاستقرار السياسي برحيل المرشد الأعلى الحالي على سبيل المثال.

ثانيًا: أزمة كورونا:

ضربت جائحة كورونا إيران في واحدة من أصعب الفترات التاريخية التي تعيشها البلاد؛ فقد انسحبت الولايات المتحدة من الاتفاق النووي؛ وأعدت فرض العقوبات الاقتصادية على إيران، مما فاقم الوضع المتردي وتسبب في تدهور الوضع الاقتصادي إلى مستوى قياسي. وقد أحال الانخفاض الحاد في أسعار النفط الوضع في إيران إلى أزمة غير مسبوق؛ حيث أدت القيود المفروضة على التجارة الدولية إلى تحجيم واردات المواد الخام إلى إيران، وقلصت قدرتها على تصدير المنتجات غير النفطية. ومن ناحية أخرى كبد قرار وقف حركة الطيران من إيران وإليها وغلق الحدود في أعقاب تفشي فيروس كورونا الاقتصاد الإيراني ثمنًا باهظًا؛ ولاسيما إغلاق المعابر بين إيران والعراق، حيث كانت إيران تعتمد عليها لتصدير السلع الأساسية وتهريب النفط والتهرب من نظام العقوبات.

وهكذا يمر الاقتصاد الإيراني بفترة حرجة وخاصة بعد عدة أشهر بدا فيها أنه يستقر وأخذ يتكيف مع نظام العقوبات. حيث انخفض معدل التضخم خلال الأشهر القليلة الماضية بنسبة ٣٥٪، بعد أن ارتفع كثيرًا خلال العامين الماضيين بالغًا ذروته عند حوالي ٤٠٪. وتوقع صندوق النقد الدولي في ذلك الوقت أن النمو الحقيقي في إيران من المرجح أن يُستأنف بمعدل يصل إلى ١٪، ربما بسبب زيادة النشاط الاقتصادي في قطاعات السوق التي لا تعتمد على النفط. كما زادت نسبة الصادرات غير النفطية خلال العام الماضي بمقدار ٢٠٪. وقد لوحظ هذا التعافي أيضًا في استقرار العملة المحلية (الريال) عند حوالي ١٢٠,٠٠٠ ريال للدولار الأمريكي، بعد أن انهار في عام ٢٠١٨ وخسر حوالي ثلثي قيمته. ولكن في الأشهر القليلة الماضية، ضعف الريال الإيراني مرة أخرى، وجرى تداوله عقب انتشار الفيروس بقيمة ١٦٠,٠٠٠ ريال للدولار الأمريكي.

٤ وهو الاتفاق المتوصل إليه عام ٢٠١٥ بين إيران والدول الست (الصين وروسيا وأمريكا وفرنسا وألمانيا وبريطانيا)، الذي اعتبرته الولايات المتحدة حينها اتفاقًا تاريخيًا ورحبت به إيران باعتباره حلًا لوضع مأزوم استمر لسنوات. غير أن الولايات المتحدة تحت إدارة ترامب انسحبت من الاتفاق في مايو ٢٠١٨ وأعدت فرض العقوبات الاقتصادية على إيران. انظر: <https://2u.pw/JrHjx>.

٥ يجدر التنويه هنا عن أن إيران قد غيرت عملتها الرسمية من «الريال» إلى «التومان» بحيث يساوي الثاني ١٠ آلاف من الأول، وذلك في ضوء الوضع الاقتصادي المأزوم الذي تمر به إيران؛ حتى تتمكن من الاستمرار في إصدار النقود. انظر: <https://2u.pw/97sUg>.



وكذلك يهدد الوباء القطاعات الاقتصادية التي لم تتأثر بشكل كبير بالعقوبات، مثل السياحة والتجارة الداخلية. ومما فاقم من الأضرار التي لحقت بهذه القطاعات، أن الوباء انتشر في مارس، أي في موعد حلول النيروز (عيد رأس السنة في إيران) وهي فترة الذروة للأعمال التجارية ونشاط المستهلكين. ولذا تردد صدى هذه الأزمة بين المواطنين والشركات على السواء؛ وعليه فقد حذر رئيس غرفة التجارة الإيرانية «غلام حسين شافعي» بعد فترة وجيزة من تفشي الوباء أن موجة من الإفلاس تتجه نحو إيران. ومن ناحية أخرى تسببت الأزمة في أضرار جسيمة للعديد من الصناعات، بما في ذلك صناعة السيارات، التي تواجه أساسًا انخفاضًا حادًا في الطلب مضافًا إليه قيود التصدير المفروضة بسبب العقوبات.

وفي إطار محاولات النظام للسيطرة على الأزمة الاقتصادية، سعى الرئيس حسن روحاني إلى تهدئة الجمهور بإعلانه أنه لا يوجد خطر من نقص السلع أو الأدوية، وأن الحكومة تعمل على إيجاد حلول فورية للأزمة. ومن ثمّ قدمت الحكومة حزمة مساعدات لثلاثة ملايين مواطن ممن يفتقرون إلى دخل ثابت، بما في ذلك تخصيص ٤٠٠ دولار على ثلاث دفعات تُدفع على مدى أربعة أشهر، بالإضافة إلى قروض بدون فوائد لأربعة ملايين عامل فقدوا دخولهم نتيجة تلك الأزمة. كما صدرت تعليمات للبنوك التجارية بتقديم قروض منخفضة الفائدة لمدة ٣٠ شهرًا إلى عشر فئات من الشركات التي تأثرت بشكل ملحوظ بالأزمة، منها المطاعم ووكالات السفر والفنادق وشركات النقل والطيران ومراكز اللياقة البدنية والترفيه ومخططي المناسبات. كما اتجهت الحكومة إلى رفع أجور موظفي الحكومة بنسبة ٥٠٪ وأجلت دفع الضرائب والفوائد حتى شهر مايو. غير أن برنامج المساعدة هذا لن يضيف إلا ١٪ أو ٢٪ إلى الناتج المحلي الإجمالي الإيراني، مما يدل على ضعف الحكومة المالي.

وقد أطلق النظام في الوقت ذاته حملة دولية واسعة للضغط على الولايات المتحدة لرفع عقوباتها عن إيران، إلا أن الحكومة الأمريكية أصرت على فرض العقوبات وعلى استمرار إستراتيجية الضغط الأقصى. بل أنها أعلنت فرض عقوبات جديدة على بعض الشركات والأفراد الإيرانيين. وعلى النقيض، أعلن الاتحاد الأوروبي عن حزمة مساعدات إنسانية بمقدار ٢٠ مليون يورو مقدّمة إلى إيران. كما أنه أبرم صفقة لإدخال معدات طبية إلى إيران، وهي أول صفقة عبر آلية INSTEX التي صُمّمت للتحايل على العقوبات الأمريكية. وعرضت الصين من جانبها خبرتها ومعدات لازمة لمواجهة الأزمة. كما اضطرت السلطات الإيرانية إلى مناشدة صندوق النقد الدولي - لأول مرة منذ الثورة الإسلامية - للحصول على قرض بقيمة ٥ مليارات دولار من التسهيلات الائتمانية السريعة التي خصصها الصندوق لمواجهة أزمة كورونا. وحتى وقت كتابة هذه الورقة لم يتضح بعد ما إذا كانت الولايات المتحدة ستسمح لإيران بتلقي القرض أم لا.

٦ هي آلية مالية خاصة أسستها ألمانيا وفرنسا وبريطانيا في ٣١ يناير ٢٠١٩ لتسهيل التبادل التجاري مع إيران بعملة غير الدولار. يقع مقر الشركة في باريس، ويقتصر استخدامها على التبادل التجاري للسلع الإنسانية؛ مثل شراء الأغذية والأدوية المحظورة.



المأرق الإيراني من أزمة الطائفة الأوكرانية إلى جائحة كورونا

٨

وتهدف هذه المبادرات إلى مساعدة إيران على إدارة عجزها الشديد. ومن المرجح أن تتطلب الميزانية الإيرانية للعام الجديد -التي عُرضت على البرلمان في نوفمبر ٢٠١٩ ووافق عليها مجلس صيانة الدستور مؤخراً- تغييرات بعيدة المدى في ضوء النفقات الاستثنائية والانخفاض المتوقع في الدخل الضريبي الناجم عن أزمة الفيروس. ومن ناحية أخرى، يؤثر انخفاض أسعار النفط على الميزانية، ذلك أنها استندت إلى سعر متوقع قدره ٥٠ دولارًا للبرميل، يضاف إليه أن صادرات النفط الإيرانية وصلت إلى مستوى غير مسبوق، حيث بلغت أقل من ٤٠٠ ألف برميل يوميًا بسبب العقوبات الأمريكية. وقد أدى الانخفاض العالمي في الطلب على النفط الناجم عن أزمة الفيروس وحرب النفط بين السعودية وروسيا إلى انخفاض حاد في الأسعار. حيث وصل سعر برميل خام برنت الذي جرى تداوله في يناير الماضي عند ٦٠ دولارًا للبرميل إلى ٢٥ دولارًا للبرميل في أواخر مارس، وهو أقل سعر وصل إليه منذ عام ٢٠٠٣. وهكذا يمثل انخفاض الأسعار المصحوب بتراجع الصادرات على إثر العقوبات الأمريكية عبأً ثقيلاً على الاقتصاد الإيراني. وهو ما دفع الرئيس روحاني لمناشدة المرشد الأعلى علي خامنئي في أواخر مارس للسماح له بالسحب من احتياطات صندوق التنمية الوطنية^٧، الذي أنشئ للحفاظ على جزء من عائدات النفط من أجل التصدي للأزمات الناجمة عن تغيرات الأسعار في السوق العالمية. وأخيراً من المحتمل أن تؤثر الأزمة على احتياطي النقد الأجنبي لدى إيران، والذي بلغ في أواخر عام ٢٠١٩ حوالي ٨٦ مليار دولار.

تسببت الصعوبة التي واجهها النظام في تحمل الوضع الاقتصادي المتدهور، وحاجته إلى تأمين دخل الملايين من موظفي الدولة، وضمان الإمدادات المنتظمة للسلع والخدمات الأساسية في تأخر ملحوظ بتطبيق قيود الإغلاق والحركة في جميع أنحاء البلاد استجابةً لتفشي الفيروس. فقد رفض الرئيس روحاني لعدة أسابيع فرض حظر كامل على الرغم من مطالبة وزارة الصحة بذلك، واكتفى بدعوة المواطنين الذين لا يعملون في الخدمات الأساسية إلى البقاء في منازلهم، وفرض قيود على بعض الأنشطة الاقتصادية، وأعلن عن إغلاق المراكز التجارية والأسواق والمراكز الثقافية والترفيهية وبعض المكاتب الحكومية والمدارس والجامعات. ولم تفرض الحكومة قيوداً مشددة على حركة المركبات والمواطنين بين المراكز الحضرية في جميع أنحاء البلاد إلا في أواخر مارس بعد فشل جهود وقف انتشار الوباء.

ومن المبكر الآن تقييم مدى الضرر المالي في إيران، والذي سيعتمد إلى حد كبير على كيفية تطور الأزمة ومآلها. إلا أنه من المتوقع أن تستمر الأزمة الاقتصادية بعد زوال الأزمة الصحية، وأن تؤدي إلى تفاقم

٧ صندوق التنمية الوطني الإيراني هو صندوق ثروة سيادية شكلته حكومة الرئيس الإيراني الأسبق محمود أحمدي نجاد في عام ٢٠١٠. يشكل صندوق التنمية الوطني مدخراً سيادياً للفائض من مبيعات النفط السنوية؛ بغية استخدامها في الأعوام التي تقل فيها الإيرادات النفطية، وبغية استخدامها في تحريك القطاع الاقتصادي الخاص، وبعض القطاعات البنوية. وكان القانون الداخلي للصندوق، استناداً إلى بنود البرنامج الحُماسي للتنمية، يقضي بأن تودع الحكومة ٢٠٪ من مجموع مبيعات النفط السنوية على الصعيدين الدولي والداخلي في الصندوق، على أن تُصاف ٣٪ إلى هذه النسبة كل عام، وذلك في سبيل خفض الاستناد إلى النفط في الموازنة العامة، وادخار فائض المبيعات. إلا أن الحكومات لم تُبدِ التزاماً كبيراً بزيادة هذه النسبة، مما جعلها في بعض الأحيان تتوقف عند ٢٠٪. انظر: <https://2u.pw/w7qxE>.



الفقر الحالي والمحنة الاقتصادية التي يعاني منها معظم المجتمع. وهذا بدوره من المرجح أن يجدد الاحتجاجات الشعبية التي تراجعت حاليًا بسبب المخاوف من الإصابة بفيروس في حالة التجمع في الشوارع. ومن المرجح أيضًا أن يدخل الاقتصاد الإيراني في حالة ركود حاد. وقد توقع صندوق النقد الدولي أن يشهد الاقتصاد تراجعًا بنسبة تزيد عن ٩٪ في ٢٠١٩ - ٢٠٢٠. كما أن هذا الركود قد يؤدي بلا شك إلى تعميق أزمة البطالة، والتي تبلغ نسبتها اليوم حوالي ١٣٪ بشكل عام وأكثر من ٤٠٪ بين الشباب خريجي الجامعات.

وبالرغم من هذا لا يُلاحظ انهيار اقتصادي نظامي واضح في هذه المرحلة، ولا توجد علامات على نقص في السلع الأساسية أو فقدان السلطات الحكومية القدرة على ضمان الإمداد المنتظم للسلع والخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والغاز. بل يبدو أن قدرات الإنتاج في معظم مجالات الزراعة والصناعة قد جرى الحفاظ عليها على الرغم من الأزمة المستمرة. وقد أثبت النظام الإيراني علاوة على ذلك قدرته على التغلب على الأزمات الخطيرة، بما فيها سنوات من العقوبات الاقتصادية المؤثرة، في ضوء المركزية الاقتصادية الإيرانية، وبالمشاركة بين المؤسسات الحكومية والحرس الثوري الإيراني. حيث تعمل هذه المركزية على تحسين قدرة النظام على تكيف الاقتصاد مع الظروف الجديدة التي تخلقها الأزمات. فكلما ازدادت حدة الأزمة لجأت السلطات الإيرانية إلى إعادة تقييم الوضع وإعادة ترتيب الأولويات الوطنية. لذا بالرغم من أنه من غير المحتمل أن تتغير أهدافها الإستراتيجية، إلا أنه من المحتمل أن تتعرض طهران لضغوط شديدة لتمويل بعض أنشطتها العسكرية في الساحة الإقليمية. وقد اضطرت إيران بالفعل - بعد تجديد العقوبات الأمريكية قبل عامين - إلى تقليل دعمها لمنظمات معينة في العالم العربي، من ضمنها حزب الله الذي يواجه ضائقة اقتصادية شديدة. ومن ثمّ من المرجح أن يؤدي الضرر الذي لحق بإيران إلى زيادة تقييد قدراتها على مساعدة وكلائها في المنطقة.

م

صادر عام ٢٠٢٣ عن مركز أركان للدراسات والأبحاث والنشر
الآراء الواردة بالدراسة تعبر عن وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن
وجهة نظر المركز، ويمنع نقل هذه الدراسة أو نسخها أو ترجمتها أو أي جزء
منها إلا بإذن مسبق من المركز
info@arkansrp.com



أركان للدراسات والأبحاث والنشر
Arkan for Studies Research and Publishing